

الفصل الخامس

معنيان " للقبلية " وافتراض

كانط الضمني [٢].

إن مفهوم "القبلية" A Priori له معنيان مختلفان، الأول منهما يعنى "الصدق الضرورى" أو "الصدق الدائم"، أما الثاني فيعنى "تعيين تصور الموضوع".

والواقع أنه لا بد من إيضاح المعنى الثاني، ففي رأى كانط أن موضوع المعرفة - ظاهر الشيء - ليس معطى مباشراً، فالإدراكات الحسية لا تقدم الموضوع، وإنما تقدم فحسب المادة التي يتركب منها، ويتم التوصل إلى هذا التركيب بفعل الحكم By an Act of Judgment، فالحكم هو التأليف المشيد للموضوع من العيانات الحسية المتنوعة والمنفردة، ولتحقيق ذلك تنظم ملكة الحكم الإدراكات الحسية وفقاً لرسم أو مخطط معين A Certain Schema، واعتماداً على اختيار الرسم ينشأ موضوع أو علاقة معينة، أما العيان Intuition فهو الصورة التي تتكشف من خلالها مادة الإدراكات الحسية، فيقوم بالتالي بتأليف آخر، في حين أن الصورة العقلية - المقولات - هي التي تخلق الموضوع، وعلى هذا فإن موضوع العلم ليس هو "الشيء في ذاته" Thing-in-Itself، وإنما هو البناء المرجع Reference Structure الذي يتركز على العيان وتنظمه المقولات.

[2] C F. H. Reichenbach, Madern Philosophy of Science (London):
Rougldege & Kegan Paul. 1959), P. 129.

كمرجع للفصلين الخامس والسابع للدراسة الحالية المتعلقة بمناقشة الرأيين اللذين طرحهما كانط حول مفهوم القبلية.

ويؤيد تحليلنا السابق المبدأ الأساسي لهذه النظرية، فلقد رأينا أن الإدراك الحسي ليس هو الذي يحدد الواقع، بل إن تتاسق الإدراك الحسي مع التصورات الرياضية هو الذي يحدد الأشياء الواقعية، فضلاً عن ذلك، فلقد رأينا ضرورة وجود مبادئ معينة للتتاسق لكي يتصف التتاسق بالتفرد، بل لا بد للمبادئ التي من هذا النوع أن تحدد كيفية الجمع بين التصورات وبين التركيبات والعمليات التتاسقية، إذ إن هذه المبادئ، هي في نهاية الأمر التي تحدد الأشياء والحوادث الواقعية، ويمكننا أن نطلق عليها اسم "المبادئ المنظمة للتجربة" Constitutive Principles of Experience، والمبادئ التي قال بها كانط هي: صورتا المكان والزمان والمقولات، وعلينا أن نبحث عما إذا كانت هذه المبادئ تصلح أن تكون مبادئ إضافية لتفرد التتاسق أم لا.

إن المعنى الثاني لمفهوم القبليّة هو المعنى الأهم، إذ أدى إلى احتلال هذا المفهوم موقع الصدارة في نظرية المعرفة منذ كانط وحتى اليوم، إن الكشف العظيم لكانط هو قوله بأن موضوع المعرفة ليس معطى لنا على نحو مباشر وإنما يتم تركيبه، وقوله أيضاً بأن موضوع المعرفة يشتمل على تصورات عقلية غير متضمنة في الإدراك الحسى الخالص، إن هذا التركيب ليس مجرد خيال، إذ لو كان كذلك، لما كان في الوسع فرضه بهذه الدقة، من الخارج عن طريق تكرار الإدراكات الحسية، وعلى ذلك يربط "كانط" التركيب Construction بالشئ في ذاته الذي على الرغم من استحالة إدراكه هو نفسه، فإنه يتبدى بحيث يملأ صورية المقولات الفارغة بمضمون إيجابى.

إن كل هذه الأقوال تبدو أقوالاً مجازية تماماً، ولا بد من العودة إلى صياغات أكثر دقة لكي نصل إلى نتائج صحيحة، ومن ثمّ فليس من المتعذر تخيل المذهب الكانطى على نحو يتصف بقدر أكبر من البدهاء، لأن المرء يستطيع بهذه الطريقة أن يفهم بوضوح الأفكار الأساسية لمذهب كانط، والواقع أن الصورة المجازية لها ما يبررها، إلى حد ما، لأن التصورات العقلية التي قال بها "كانط" تنتمى إلى مجال علم النحو أكثر من انتمائها إلى الدقة الرياضية، وعلى ذلك فإن التركيب الصورى - لا

المضمون الموضوعي - لهذه المبادئ هو وحده الذي يمكن التعبير عنه، وأنه لمن المستحسن أن نطلق على المضمون الموضوعي لهذه المبادئ اسم "التصورات المجازية" Concepts Metaphorical.

إن المقولات المنسقة The Coordinatd Categories هي بطبيعة الحال ليست جزءاً من الموضوع Object، فهي ليست أحد أجزاءه المادية، إن الشيء الواقعي هو الشيء الذي يوجد في مقابلتنا، ولا يمكن تعريفه على نحو أدق من هذا، لأن المقصود بـ"الواقعي" Real هو الذي يمكن تجربته فحسب. ومن ثم فإن كل محاولة لوصف الشيء الواقعي سنظل تشبيهاً أو وصفاً للتركيب المنطقي للتجربة. ولا بد أن نميز بين واقعية الأشياء وواقعية التصورات - إن شئنا وصف التصورات بأنها واقعية - لأن التصورات لها وجود سيكولوجي فحسب، ولكن مازالت هناك علاقة غريبة بين الشيء الواقعي والتصور، إذ إن تناسق التصور هو وحده الذي يحدد الشيء المفرد في "متصل" الواقع، وأن الرابطة الذهنية هي وحدها التي تقرر - على أساس الإدراكات الحسية - ما إذا كان الشيء المفرد المدرك "موجوداً في الواقع" أم لا.

إذا كانت مجموعة من الدالات الواقعية لمتغيرين تتسق مع السطح بواسطة إحداثي مستعرض، فإن كل دالة تحدد رقماً في متصل السطح، وعلى ذلك فإن الرقم المفرد يتم تحديده عن طريق الدالة، ويمكن تحديده أيضاً بطريقة أخرى، أي تحديده مثلاً بواسطة منحنى مرسوم بالفعل على قطعة من الورق، ويتوقف تحديد الانحناء الفعلي للسطح - المرتبط بدالة معينة - على طريقة انتظام الإحداثي المستعرض في السطح، كما يتوقف على الكيفية التي يتم بها اختيار العلاقات القياسية، وهلم جرا، ولا بد أن نميز في هذه الرابطة بين نوعين من مبادئ التناسق: المبادئ المحددة عناصرها من الجانبين، والمبادئ المحددة عناصرها من جانب واحد، إن تحديد الإحداثي المستعرض هو من النوع الأول، لأنه ينتج عن تناسق نقط محددة مع الأرقام التناسقية، وهذا في حد ذاته تناسق، وسيوضح المثال الآتي النوع الثاني من مبادئ التناسق: إنه يمكن التوصل إلى تناسق الدالة ح (س، ص، و) = صفر

للمتغيرات الثلاثة مع السطح بارامتر (*) واحد One-Parameter من فئة المنحنيات.

إن تحديد الإحداثى المستعرض هو الذي يحدد المتغيرات المناظرة للمحاور، أي أن هذا التحديد يوضح أن نقطة معينة من نقط السطح تناظر القيمة س، وأن نقطة أخرى من نقط السطح تناظر القيمة ص، وفضلاً عن ذلك، فإنه يحدد أي المتغيرات التي تقع بوصفها بارامتر، ومع ذلك يوجد نوع من التحكمية Arbitrariness، وبصفة عامة يمكن التوصل إلى فئة المنحنيات من خلال طريقة تكوين المنحنى ح (س، ص، و) لكل قيمة ع = و = ثابت. ومن الممكن أيضاً أن نفترض بطريقة تحكمية الدالة د (س، ع) = و = ثابت، وأن نختار "و" بوصفه بارامتر، وفي هذه الحالة يتم التوصل إلى فئة مختلفة تماماً من المنحنيات تلائم بدقة صورة المعادلة ح (س، ص، و) كما تلائم المعادلة الأولى، ومن ثمّ فليست هناك فئة منحنيات أكثر ملائمة من الأخرى، وكل ما هناك أن الفئة الأولى هي أكثر حدساً وأكثر تكيفاً مع قدراتنا النفسية فحسب، وعلى ذلك فإن مجموعة المنحنيات الواقعية التي يتم اختيارها بواسطة التناسق مع المعادلة ح (س، ص، و) إنما تعتمد على اختيار البارامتر، ولذا فإن اختيار البارامتر هو قاعدة مرشدة للجانب التحليلي للتناسق فحسب، أي أن هذا الاختيار لا يُستَخدم في صياغة أي خاصية من خواص الجانب الهندسى، ومن الملاحظ أن هناك مبادئ للتناسق لا تشير إلا إلى جانب واحد من جوانب التناسق، ومع ذلك فإن لها تأثيراً على اختيار الجانب الآخر.

(*) البارامتر هو المتغير الذي يتعين بقيمة من قيمه المختلفة أحد أفراد مجموعة من النقط أو المنحنيات أو الدالات التي تشترك في خاصية واحدة مثل ل في المعادلة:

$$1 = \frac{2}{ص} + \frac{2}{س} + \frac{2}{ل + ع}$$

التي تمثل مجموعة من قطوع مخروطية متحدة البؤرة ومثل ن في النقطة (ل ن²، ٢ ل ن) التي تمثل نقطاً على قطع مكافئ.

مجمع اللغة العربية، مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التي أقرها المجمع، المجلد الثاني ١٩٦٠، ص ٣٨ (المترجم).

ولقد رأينا، بالنسبة لمعرفة العالم الفيزيائي، أن العناصر التي على أحد جانبي التناسق غير محددة، وعلى ذلك فلا يمكن أن توجد عناصر للتناسق من النوع الأول تتعلق بمعرفة العالم الفيزيائي، إذ لا توجد إلا مبادئ تشير إلى الجانب العقلي للتناسق، ولذا فإن وصف هذه المبادئ بأنها مبادئ للنظام Order Principles له ما يبرره، وقد يبدو غريباً للغاية القول بأنه ينبغي أن يكون من الممكن أن تسير هذه المبادئ جنباً إلى جنب مع النوع الثاني من مبادئ النظام، ولا علم لي بأية حالة أخرى عدا النوع الخاص بالمعرفة التجريبية، غير أن هذه النتيجة ليست أكثر غرابة من التجربة التي تتم على هذا النحو في الواقع - كميّار مستقل للتناسق - والتي ترتبط بحقيقة أن "تفرد" Uniqueness، هذا النوع من التناسق، لا يعنى شيئاً آخر سوى الاستناد إلى عنصر ما من عناصر الواقع، وأن الإدراكات الحسية هي التي تحدده، وهذا هو السبب في أن مبادئ التناسق أكثر أهمية بكثير، بالنسبة لعملية المعرفة، من أي تناسق آخر، إذ إنها تحدد - عن طريق تحديد التناسق - العناصر المستقلة عن الواقع، وبهذا المعنى تعين الأشياء الواقعية، أو بتعبير كانط: "لأنه من خلالها وحدها يمكن التفكير في موضوع التجربة"⁽¹²⁾.

إن مبدأ الاحتمال قد يصلح كمثال لمبادئ التناسق، إذ إنه يوضح متى يتم النظر إلى فئة القيم المقاسة بوصفها ملائمة لنفس الثوابت⁽¹³⁾، (تخيل مثلاً، التوزيع الذي يتم وفقاً لقانون الأخطاء الذي قال به جاوس)، إن هذا المبدأ يشير فقط إلى الجانب المفاهيمي للتناسق، ومع ذلك فإنه بمقارنة مبدأ الاحتمال بالمبادئ الفيزيائية الأخرى، يتضح أنه يتميز بفائدته المباشرة باعتباره يحدد بعض جوانب الواقع، فهو يحدد الثابت الفيزيائي، وهناك مثال آخر لمبادئ التناسق، وهو "مبدأ التماثل النوعي"⁽¹⁴⁾ The Principle of Genidentity الذي يوضح كيفية تتابع المفاهيم

(١٢) I. Kant, Critique of Pure Reason, Great Books of the Western World, Chicago, London, Toronto, Encyclopaedia Britannica, Inc., 1952, 48.

(١٣) قمت بتبرير هذا المبدأ في كتيبي المذكورة في هامش (٢٠).

(١٤) قام "كورت ليفين" Kurt Lewin بتحليل هذا المبدأ، انظر كتيبي المذكورة في هامش (٢٠).

الفيزيائية لتحديد إن "نفس الشيء يظل في هوية مع ذاته"، وفي مبادئ التنسيق الأخرى مفهوما الزمان والمكان، حيث إنهما يوضحان، مثلاً، ضرورة وجود أربعة أرقام لتحديد نقطة واحدة واقعية، ولقد كان المقياس الأقليدي - في رأى علم الفيزياء التقليدي- هو أحد مبادئ التنسيق، لأنه يوضح أن النقاط المكانية تقترن بالصورة الموسعة للتركيبات بطريقة مستقلة عن خصائصها الفيزيائية، غير أن هذا المقياس الأقليدي لا يحدد الحالة الفيزيائية كدرجة الحرارة أو الضغط، في حين يحدد الجانب البنائي لمفهوم الموضوع الفيزيائي، وهو الحامل النهائي لكل الحالات، وعلى الرغم من أن هذه المبادئ هي قواعد مرشدة للجانب المفاهيمي للتناسق- وقد تسبقه بوصفها بديهيات للتناسق- فإنها تختلف عن تلك المبادئ التي يُطلق عليها عادة اسم "بديهيات علم الفيزياء" ويمكن ادخال القوانين الفيزيائية المفردة في إطار نسق استنباطي بحيث تبدو جميعها كنتائج لعدد قليل من المعادلات الأساسية، وستتضمن هذه المعادلات الأساسية على الدوام عمليات رياضية خاصة، وعلى هذا النحو تدل معادلات أينشتين في الجاذبية على علاقة رياضية خاصة للمتغير الفيزيائي ل م ن بالمتغيرين ع م ن، ح م ن ولذا سوف نطلق عليها اسم "بديهيات الاتصال"⁽¹⁵⁾ Axioms of Connection، وتختلف بديهيات التناسق عن بديهيات الاتصال في أنها لا تربط متغيرات معينة لحالة ما بمتغيرات أخرى، وإنما تتضمن القواعد العامة التي تتم الارتباطات وفقاً لها، ففي معادلات الجاذبية يتم افتراض بديهيات علم الحساب مسبقاً كقواعد للاتصال، وبالتالي كمبادئ تناسق لعلم الفيزياء.

وعلى الرغم من أنه لا يمكن التوصل إلى التناسق المعرفي إلا عن طريق التجربة، وعلى الرغم من أنه قد لا يكون ممكناً وصف هذا التناسق على نحو كاف عن طريق العلاقات المجردة، فإنه مع ذلك يعتمد على عملية تطبيق تلك المبادئ للتناسق بطريقة خاصة، فمثلاً إذا تناسق رمز رياضي معين مع قوة فيزيائية، فلا بد أن

(١٥) ساهم "آرثر هاس" Arthur Haas مساهمة كبيرة في تطور البديهيات الفيزيائية للاتصال (انظر: Arthur Hass, Naturwissenschaften, VII, 1919, P.744) ومع ذلك اعتقد "هاس" أنه يعالج العدد الكلي للبديهيات، ولم يفتن إلى ضرورة البديهيات الفيزيائية للتناسق.

تُسَبَّ إليه خصائص المتجه (*) الرياضي The Mathematical Vector بحيث يمكننا التفكير في هذه القوة بوصفها موضوعاً، وفي هذه الحالة فإن بديهيات علم الحساب التي تشير إلى عمليات المتجه تكون مبادئ منظمة أي مقولات التصور الفيزيائي (**)، ومن الضروري حين نتحدث عن مسار إلكترون أن نفكر في الإلكترون بوصفه شيئاً يظل متطابقاً مع نفسه، أعنى أننا لا بد أن ننتفع بمبدأ التماثل النوعي بوصفه مقولة منظمة، وسيظل هذا الارتباط بين المقولة المفاهيمية والتجربة التناسقية كمتبقي نهائي لا كمتبقي يمكن تحليله، غير أن هذا الارتباط يُعرّف بوضوح فئة المبادئ التي تسبق معظم القوانين العامة للاتصال بوصفها فروضاً مسبقة للمعرفة على الرغم من أنها تكون صحيحة كصيغ تصويرية لجانب واحد هو الجانب المفاهيمي للتناسق، إن هذه المبادئ هامة للغاية لأنها تحدد بطريقة أخرى تماماً المشكلة غير المحددة للتناسق المعرفي.

ويتعين علينا الآن أن نربط بين المعنيين المختلفين لمفهوم القبلية اللذين سبق ذكرهما، ولنعرّف مؤقتاً "القبلية" بمعناها الثاني وهو: "تعيين تصور الموضوع"، وكيف ينتج عن هذا المعنى أن المبادئ القبلية تكون ضرورية الصدق، أي أنها مستقلة دائمة عن التجربة ؟

ولقد قدم "كانط" التبرير التالي لهذا الاستدلال: إن للعقل البشرى Vernunft - الذات المدركة والعيان - بناءً معيناً، ويفرض هذا البناء قوانين عامة تنتظم وفقاً لها مادة الإدراك فتننتج المعرفة، وإن الإدراكات الحسية جميعها تصير معرفة بواسطة هذا التنظيم، ولا يمكن للمعرفة التجريبية أن تمثل تفيدياً للمبادئ المنظمة، وعلى ذلك فإن هذه المبادئ صادقة صدقاً ضرورياً، وطالما أن العقل البشرى لن يطرأ عليه تغير،

(*) المتجه Vector هو كمية فيزيائية تتعين حسب مقدارها واتجاهها معاً، بينما يتعين اللامتجه بالمقدار فقط. (المترجم).

(**) وهذا هو السبب في أن نظريات متوازي القوى تبدو لنا على درجة كبيرة من الوضوح، وأنها لا ندرك طابعها الفيزيائي، وتكون هذه النظريات واضحة أيضاً إذا كانت القوة عبارة عن متجه Vector، غير أن هذه هي المشكلة.

فستظل هذه المبادئ صادقة، أي أنها ستظل - بهذا المعنى - صادقة إلى الأبد، ومهما يكن من شيء فإن التجربة لا يمكنها أن تؤدي إلى تغيير العقل البشري، لأن التجربة تفترض وجود العقل، والسؤال عما إذا كان من الممكن أن يطرأ تغيير على العقل في يوم ما نتيجة لعلل داخلية هو سؤال تجريدي لا يمت بصلة لكانط، ولم يشأ كانط أن يرفض احتمال وجود كائنات أخرى تستخدم مبادئ مُنظمة مختلفة عما لدينا من مبادئ⁽¹⁶⁾، وإن كان التسليم بذلك يترك الباب مفتوحاً أمام احتمال وجود أشكال بيولوجية انتقالية تقع بيننا وبين تلك الكائنات، كما أنه يؤدي إلى احتمال أن يطرأ تطور بيولوجي على عقولنا فنتحول إلى كائنات عاقلة من نوع آخر، غير أن كانط لم يتحدث مطلقاً عن هذا الاحتمال، مع أن هذا الاحتمال لا يتناقض مع نظريته، إذ إن كل ما تستبعده نظريته هو أن تؤدي التجربة إلى حدوث تغيير في العقل ومبادئه المنظمة، ولذا ينبغي أن تُفهم عبارة "صادق بالضرورة" في إطار هذا المعنى.

وإذا قمنا بترجمة هذه الأفكار إلى الصيغ السابقة التي ذكرناها، فإنها سوف نُقرأ كالتالي: إذا انتظمت المعطيات المبنية على الإدراك الحسي بحيث تنتج معرفة، فإنه يتعين وجود مبادئ تحدد هذا التناسق بمزيد من الدقة، ونحن نصف هذه المبادئ للتناسق ونكتشف فيها تلك المبادئ التي تحدد موضوع المعرفة، ولا بد لنا - إذا ما بحثنا فيما وراء هذه المبادئ - من أن نتجه إلى العقل لا إلى التجربة، لأن التجربة تنتظم وفقاً للعقل. وعلى ذلك فإن إجابة كانط عن السؤال النقدي تتضمن تحليلاً للعقل، ولقد ذكرنا - في الفصلين الثاني والثالث - أسماء عدة مبادئ قبلية، ولقد أردنا بذلك التعبير عن أن هذه المبادئ - وفقاً لتحليل كانط - يمكن أن تكون مبادئ للتناسق، ويمكننا أن نستخدم معيار الوضوح الذاتي، لأن كانط قد أشار أيضاً إلى هذا

(١٦) I. Kant Op. Cit., P. 34، ليس من الواضح على الإطلاق السبب الذي جعل "كانط" يعتقد أن هذه الكائنات الأخرى يمكن أن تختلف عنا لا من ناحية المقولات وإنما من ناحية العيان فحسب، إن نظريته لم تكن أيضاً معرضة لخطر الافتراض الثاني.

المعيار ليصف به مبادئه، ومن الواضح أنه يتعين أن تكون هذه المبادئ، التي يرجع أصلها إلى العقل، واضحة بذاتها⁽¹⁷⁾.

(١٧) إن النقد الذي يمكن توجيهه هو أن "كانط" لم يستخدم على الإطلاق كلمة "واضح بذاته" لوصف المبادئ القبلية، ومع ذلك فإنه من الممكن أن نثبت بسهولة أن رؤية الصدق الضروري للمبادئ القبلية الذي أكد عليه "كانط" لا يختلف عما نسميه "واضح بذاته"، إنني أعلم أن بعض الكانطيين الجدد قد تخلوا عن المنهج الكانطي الذي يبدأ من التسليم بوجود قضايا قبلية واضحة بذاتها، وتحليل وضعها في مفهوم المعرفة، ومع ذلك يبدو لي أنه يتم حتى الآن الاستعاضة عن المبدأ الأساسي للمذهب الكانطي، الذي تم التخلي عنه، بمبدأ أفضل منه، غير أنني أود أن أقتصر - في هذا البحث - على مناقشة نظرية "كانط" في صورتها الأصلية، كما أعتقد أنه لا توجد فلسفة تفوق هذه النظرية، وهذا وحده السبب في أنه - كبناء نسقي دقيق - تكافئ نظرية أينشتاين، وللتدليل على صحة فهمي لفكرة القبلية عند "كانط" سوف أستشهد بفقرات من كتابه "تد العقل الخالص". ترقيم الصفحات يأتي وفقاً لـ: Great Books of the Western World, Robert Maynard Hutchins, ed., XLII, Chicago, London, Toronto: Encyclopaedia Britannica, Inc. 1952, translated by I.M.D Meiklejohn. إن البحث ينصب الآن على المعيار الذي يمكن بواسطته أن نميز بدقة بين المعرفة المجردة والمعرفة التجريبية، فلا شك أن التجربة تخبرنا أن هذا الشيء أو ذلك يكون على هذا النحو أو ذلك. والآن، بادئ ذي بدء، إذا كانت ثمة قضية تتضمن فكرة الضرورة، فإنها تكون حكماً قليلاً، ومن جهة أخرى، إذا كان هناك حكم يتفق معه في دقته وعموميته المطلقين، أي لا يقبل استثناءً، فإنه لن يكون مستمداً من التجربة، بل سيكون صادقاً على نحو قبلي".
والآن يمكن بسهولة إثبات أن لدينا، في مجال المعرفة البشرية، أحكاماً ضرورية، أو بتعبير أدق: أحكاماً كلية، وبالتالي قبلية خالصة، إذا كنا في حاجة إلى مثال على ذلك، ففي مقدورنا تناول أية قضية من قضايا الرياضة، وإذا ألقينا نظرة على قضية من القضايا التي يرددها العامة، كالقضية القائلة: "لا بد من وجود سبب لكل تغيير"، فسنجد أنها تخدم غرضنا بدرجة كبيرة، لأن هذه القضية تظهر فيها بوضوح الرابطة الضرورية بين السبب والنتيجة أو بين العلة والمعلول، كما تظهر فيها كلية القانون. ونفس فكرة السبب سوف تختفي تماماً إذا كنا نستمدها من ... عادة... ارتباط التصورات بعضها ببعض". (P.15).

"إن علم فلسفة الطبيعة (علم الفيزياء) يشتمل على أحكام تركيبية قبلية كمبادئ له، وسوف أورد قضيتين، على سبيل المثال، القضية الأولى تقول: "في كل تغير يحدث في العالم المادي، تظل كمية المادة على ما هي عليه"، والقضية الثانية تقول: "في كل انتقال للحركة لا بد أن يتساوى الفعل ورد الفعل على الدوام"، من الواضح أن هاتين القضيتين ليستا فقط ضروريتين وقيليتين، بل هما أيضاً قضيتان تركيبيتان". (P.18).
وعن نموذج القضايا القبلية في الرياضة البحتة والعلم الخالص، يقول كانط "بشأن هذين العلمين، فإنه من الأصوب أن نسأل: كيف يكونا ممكنين؟" (P.19) وفي كتابه "المقدمة" Prolegomena انظر:

=

وقد أثبتنا من قبل أنه لا بد من أن يكون أساس تمييز مبادئ التناسق هو أنها تسمح بإقامة تناسقات تتصف بالتفرد، ويبدو أن هذا أمر هام بالنسبة للسؤال النقدي، ولكن ليس ثمة ضمان بأن هذه المبادئ التي يرجع أصلها إلى العقل تتصف بهذه الخاصية لأن معيار التفرد، أي الإدراك الحسي مستقل عن العقل، وستكون مصادفة طبيعية تدعو للغرابة إذا ما كانت هذه المبادئ المتأصلة في العقل، هي أيضًا محدّدة للتفرد، وهناك احتمال واحد لتفسير هذا التلاقي، وهو: إذا كانت مبادئ التناسق لا علاقة لها بشرط التفرد، أو بعبارة أخرى، إذا كان تفرد التناسق هو على الدوام ممكنًا بالنسبة إلى أي نسق اعتباطي لمبادئ التناسق.

وفي الأمثلة السابقة للتناسق لم يكن هذا الشرط كافيًا على الإطلاق، فلم يكن يوجد بينها سوى فئة واحدة من الشروط التي تحدد تفرد التناسقات، ولقد ذكرنا من قبل أنه يمكن ربط الكسور النسبية بنقط الخط المستقيم بطرق عديدة، اعتمادًا على اختيار شروط إضافية.

ولذلك فإن الأنساق المختلفة للشروط الإضافية لا تؤدي جميعها إلى تناسقات مختلفة، أو بالأحرى، هناك أنساق يمكن إبدال أحدها بالآخر، لأنها تعرّف نفس التناسق، ويمكن وصف هذه الأنساق بأنها متكافئة، أما تلك الأنساق التي تؤدي إلى تناسقات مختلفة فتوصف بأنها مختلفة، وتوجد من ناحية أخرى أنساق تناقض من حيث مبادئها بعضها البعض، ولا يتطلب بيان هذا النوع سوى مقارنة المبدأ وتناقضه في إطار النسق الواحد، ويمكن من حيث المبدأ استبعاد هذه الأنساق الواضحة

=

I. Kant, Prolegomena to any Future Metaphysics, trans. Peter G. Lucas, Manchester University Press, 1953 يقول كانط: "ومن حسن الحظ أن المعارف التركيبية القبلية موجودة ومعطاة لنا في الرياضة البحتة والفيزياء المجردة، وينطوي هذان العلمان على قضايا صادقة، ويكون صدقها أما عن طريق العقل وحده، فتكون يقينية بالضرورة، أو عن طريق الإجماع العام الذي يبني على التجربة" (P.29): "ولا يحق لنا هنا أن نبدأ بالبحث عن إمكان صدق هذه القضايا، أي لا يحق لنا أن نتساءل عما إذا كانت هذه المعرفة ممكنة، لأن معظمها يقيني على نحو لا يتطرق إليه شك" (P.30). إنني لا أريد تناول المسائل المتعلقة بالمعنى الثاني للقبلية، الذي لن يكون ثمة نزاع حوله، بل سوف أشير بوجه خاص إلى الاستنباط الترنسندنتالي في نقد العقل الخالص.

التناقض، ويمكننا القول - بالنسبة لمثال الكسور النسبية- إن ارتباطها بنقط الخط المستقيم يؤدي إلى تحقيق التفرد عن طريق الأنساق المختلفة للشروط الإضافية، ومن اليسير إيضاح الأنساق التي لا تحقق هذه النتيجة، إذ إن الاضطرار إلى استبعاد مجرد مبدأ أساسي من نسق هذه الفئة ستكون نتيجته وجود نسق غير مكتمل، ومن ثمّ يخفق في تحقيق التفرد.

في الكتابات الأدبية عادةً ما تناقش مشكلة الأنساق في ضوء المبادئ الفردية وحدها، فقد ساد الاعتقاد بأنه لا يمكن أبداً أن تعتري التناقضات مبدأ السببية وأن تفسير التجارب يقتضى على نحو تعسفي تماماً استبقاء هذا المبدأ، غير أن المسألة - على هذا النحو- ليست مصوغة بطريقة صحيحة، فليست المسألة هي إن كان في وسعنا استبقاء مبدأ مفرد واحد أم لا، وإنما هي البحث عما إذا كان من الممكن الاحتفاظ على الدوام بنسق المبادئ ككل، فالمعرفة تقتضى نسقاً ولا يمكن قيامها على أساس مبدأ مفرد، وفلسفة كانط هي بدورها نسق، وقد يبدو ممكناً على الدوام تطبيق المبدأ المفرد، إذ إن المبدأ المفرد قد ينطوي أحياناً على مجموعة أفكار، وبالتالي يساوى نسقاً، ولكن من العسير إثبات أن المبدأ يساوى دائماً نسقاً غير مكتمل.

إنه من الضروري في جميع الحالات استبعاد المصادفة، لأنه لا ينبغي للمصادفة أن تصبح فرضاً مسبقاً، للنظرية العلمية للمعرفة، يقول بوجود انسجام أزلي بين الواقع والعقل، وعلى ذلك إذا كان نسق مبادئ العقل ينتمي إلى فئة أنساق محددة بطريقة متفردة أو إلى فئة أنساق غير مكتملة، فإنه بالنسبة للمعرفة لا ينبغي أن توجد أية أنساق متناقضة ضمناً.

لقد وصلنا إلى النتيجة التي نقول إن صحة نظرية المعرفة عند كانط يمكن أن تعتمد على صحة الفروض المصوغة بطريقة واضحة، وتتضمن نظرية كانط فرضاً يقول إنه بالنسبة للمعرفة المتعلقة بالواقع لا توجد نظم Systems متناقضة ضمناً بالنسبة لمبادئ التناسق، ولما كان هذا الفرض يكافئ القضية القائلة إن أي نظام لمبادئ التناسق يكون متسقاً على نحو واضح وبطريقة تحكّمية يمكنه أن يحقق تفرد التناسق بين المعادلات والواقع، فإننا سوف نطلق عليه اسم "فرض التناسق

الاعتباطي أو التحكمي"، ولا يتطابق المعنيان - السابق ذكرهما - لمفهوم القبلية إلا في حالة ما إذا كان هذا الفرض صحيحاً وعندئذ فقط تكون المبادئ المنظّمة مستقلة عن التجربة وضرورية، أي تكون صادقة دائماً. وسوف نبحث كيف قامت نظرية النسبية بحل هذه المسألة.

